

العلامة		عناصر الإجابة (الموضوع الأول)
مجموع	مجزأة	
05	01	<p>الجزء الأول: الجواب الأول:</p> <p>1/ تعريف النظام المصرفي: هو جهاز يضم المؤسسات المصرفية والتي تتعامل بالائتمان. يأخذ هذا الجهاز طابع النظام الاقتصادي السائد الذي هو فيه، وعموما يضم البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.</p> <p>2/ الوديعة ومختلف أنواعها:</p> <p>أ/ تعريف الوديعة: هي دين في ذمة البنك فهي رصيد موجب للمودع. ^{0,25}</p> <p>ب/ أنواع الوديعة: وهي ثلاثة أنواع:</p> <p>ب.1/ ودائع تحت الطلب وداائع جارية: يحق لصاحبها سحبها كاملة أو اقل متى أراد دون شرط خاص بالأجل، تتمثل فيما يلي: ^{0,7}</p> <ul style="list-style-type: none"> • حساب الصكوك: هو حساب شائع الاستعمال خاصة من طرف الموظفين والطلبة؛ ويجب أن يكون رصيده دائما دائما يتحمل صاحبه أتعابا مقابل الخدمات كما لا يستفيد من فوائد. • حساب الجاري: يختلف عن حساب الصكوك في نقطتين: <p>- يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال والمقشات الاقتصادية.</p> <p>- يكون رصيد الحساب الجاري دائما وبالتالي لا يحصل على فوائد غير أنه يقل هذا الحساب أن يكون مدينا ويعد</p> <p>قرضا وعلى العميل تحمل فوائد لقاء ذلك بقدر المدة التي يكون فيها رصيده مدينا.</p> <p>ب.2/ ودائع لأجل 'باشعار': يتم إيداعها لمدة قصيرة لا تسترد قبل موعد استحقاقها ويستفيد أصحابها من فوائد لقاء عملية التوظيف، كما يمكنه الحصول على سيولة شرط إخطار البنك مسبقا.</p> <p>ب.3/ ودائع انخارية: يعد هذا النوع للأجل الطويل مقابل فوائد هامة شرط ألا تسحب هذه الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إلا بشروط معينة. ^{0,25}</p>
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	01	
05	01	<p>الجواب الثاني:</p> <p>1/ سياسة التجارة الخارجية: هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع الدول بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة لفترة محددة.</p> <p>2/ مبدأ حرية التجارة الخارجية وأهدافه: يقوم هذا المبدأ على إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية ومعاملة السلع المستوردة والسلع المحلية المماثلة لها على أساس واحد. (عدم التمييز)</p> <p>أهدافه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحد من الاحتكار وخاصة بالنسبة للشركات المحلية التي تحتكر السوق وترفع أسعار منتجاتها حتى في حالة ضعف جودتها، فمبدأ حرية التجارة يفتح المجال للمنافسة وبالتالي تراجع الأسعار وتحسن الجودة. - الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.
	01	
	01	

الإجابة النموذجية لموضوع امتحان بكالوريا دورة: 2016
اختبار مادة: الاقتصاد والمناجمت الشعبية/المسك (*): التسيير والاقتصاد. المدة: 03 سا و30د.

العلامة		عناصر الإجابة (الموضوع الأول)
مجموع	مجزأة	
06	01	انتعاش التجارة الخارجية بين دول العالم يؤدي إلى زيادة التنافس فتستفيد الدولة التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية في توسيع إنتاجها لهذه السلعة وبالمقابل تستفيد الدول الأخرى بهذه السلعة التي ليس لها فيها ميزة نسبية والعكس صحيح. - انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات.
	1.5	1/ أسلوب القيادة الذي يتبعه محمد هو القيادة الديمقراطية التي يشارك فيها القائد مرؤوسيه في القرارات بالاستماع إلى اقتراحاتهم وأرائهم لكنه يحتفظ بالسلطة النهائية في اتخاذ القرار.
	1.5	2/ استطاع المسير إقناع العمال عن طريق الدافعية وذلك بتحفيزهم واستنهاض هممهم بمنح إضافية. إن لعوامل الدافعة والمؤثرة فيهم هي:
	01	*العوامل التنظيمية: تتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من القيادة للمرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح وأن تكون ضمن منطقة قبول المرؤوسين لأن لديهم مجال محدد لقبول هذه الأوامر حتى يتم تنفيذها دون عائق، وعلى القيادة أن توسع منطقة القبول قدر الإمكان حتى يتم تنفيذ الأوامر والتوجيهات بأقصى درجة من الكفاءة.
	01	*العوامل الاجتماعية: بما أن المرؤوسين أفراد من المجتمع فهم يتأثرون بمحيطهم الاجتماعي في السكن والمدرسة والعمل وبأي رابطة تولد لديه الإحساس بالانتماء للجماعة وفي الكثير من الأحيان يبلغ تأثير الجماعة في سلوك أفرادها إلى درجة يشعر عندها أن استمراره لعضو مقبول في الجماعة أهم عنده من المحافظة على وظيفته وعليه، على القائد مراعاة العوامل الاجتماعية للمرؤوسين عند إصدار الأوامر ليضمن تمثيلها بأقصى درجة من الكفاءة.
	01	*العوامل النفسية: إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف لها أثر في توجيه سلوك الفرد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين متوقعة اتجاه ما تريد توجيههم له من أوامر وتعليمات لذا يجب التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبول التعليمات عند إصدارها.

الإجابة النموذجية لموضوع امتحان بكالوريا

دورة: 2016

اختبار مادة: الاقتصاد والمناجمنت الشعبة/السلك (*): التسيير والاقتصاد. المدة: 03 سا و30د.

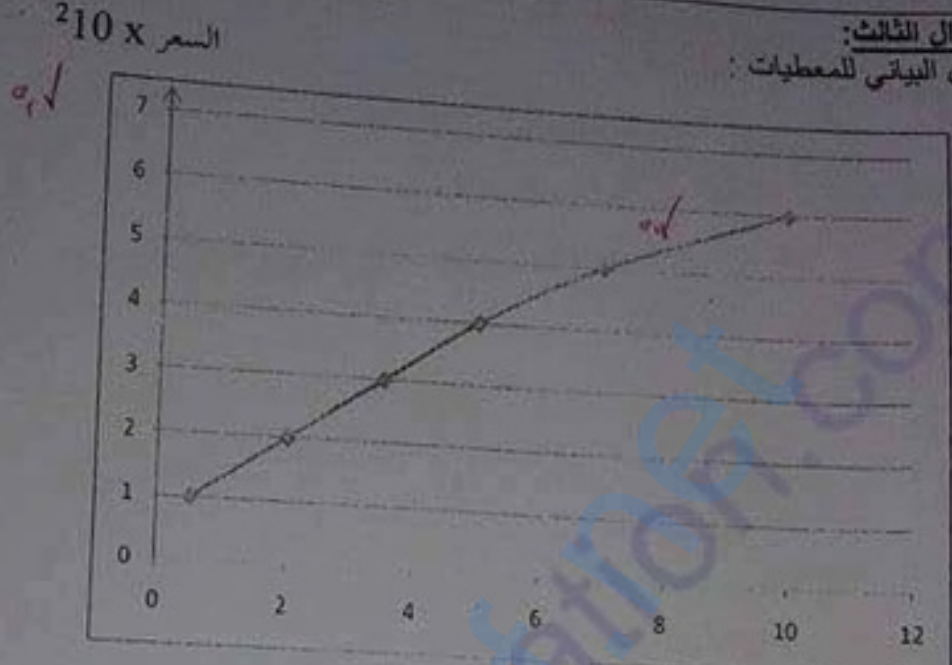
العلامة		عناصر الإجابة (الموضوع الأول)
مجموع	مجزأة	
04		الجزء الثاني: 1/ البطالة الهيكلية: تعني عدم التكافؤ بين ما هو معروض من اليد العاملة وما هو مطلوب منها، وينتج ذلك بسبب التغييرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني مما سبب التغيير على مستوى هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغيير في أسواق العمل، أو التغيير في التكنولوجيا المستخدمة. 2/ التضخم الجامح: يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني يتميز بارتفاع معدلاته تصاحبه سرعة في تداول النقود في السوق مما يدفع بالدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة ينتج عنها انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وقد ينتج عنه في الأخير انهيارها 3/ الآثار الاجتماعية: أ/ للبطالة: * الأزمات الاجتماعية: تخلق البطالة فئة من المجتمع عديمة الدخل وتجعلهم عالة عليه وبالأخص على أمرهم التي قد تتخلى عنهم أو يكونون سببا في تدهور مستوى معيشتهم. مما يدفع هذه الفئة إلى الانحراف والبحث عن الرزق بطرق غير شرعية إضافة إلى تقشي ظاهرة المحسوبية والتميز بين أفراد المجتمع * الهجرة: تدفع البطالة والحاجة ببعض إلى الهجرة للخارج والبحث عن العمل حتى لو كان بشروط غير لائقة أقرب للعبودية ناهيك عن الآثار الاجتماعية والنفسية السيئة للمهاجر ولذويه. ب/ للتضخم: * ارتفاع نسبة البطالة: كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج يضطرون بتسريح العمال فيعتبرون في تعداد البطالين. * ارتفاع معدل الفقر: بفعل ارتفاع البطالة من جهة والارتفاع المستمر للأسعار من جهة أخرى يزداد عدد الفقراء في المجتمع. * التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة: إن أكثر المتضررين من التضخم هم أصحاب الأجور والمرتببات لأن مداخلم ثابتة وإذا تحسنت أحوالهم تكون بطيئة وغير متكافئة مع الارتفاع الذي تعرفه الأسعار وبالتالي تكون مداخلم الحقيقية في تدهور * انتشار الآفات الاجتماعية: - تقشي ظاهرة الرشوة - الفساد الإداري - الكسب غير المشروع ملاحظة: تقبل كل الإجابات الصحيحة الأخرى.
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	0.5	
	0.5	

العلامة		عناصر الإجابة
مجموع	مجزأة	
05		<p>إجابة الجزء الأول : إجابة السؤال الأول:</p> <p>1 - تعريف القيادة و الدافعية : - تعريف القيادة : هي القدرة على التأثير الإيجابي على المرؤوسين لتوجيه جهودهم بغية تحقيق أهداف المنظمة من طرف قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية و يسعى لتحقيق هدف معين و يؤثر على أفراد المنظمة. - تعريف الدافعية : هي تشجيع أفراد المنظمة و تحفيزهم و استنهاض هممهم للعمل أكثر و كسب إصرارهم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بأقصى درجة من الكفاءة .</p> <p>2- العوامل المؤثرة في إختيار أسلوب القيادة و التي لها علاقة بالقائد و مرؤوسيه : - المواصفات الشخصية للقائد : تلعب هذه المواصفات دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع . - عوامل تخص المرؤوسين : إن مجموعة العمل في المنظمة تؤثر في طبيعة أسلوب القيادة ، فإذا كانت هذه المجموعة غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج ، أما إذا كانت متجانسة و مستقرة و لديها الخبرة المناسبة فإن القيادة الديمقراطية هي التي تحقق أفضل النتائج . - عوامل البيئة : حيث أن فعالية القيادة تتطلب تطابق أسلوبها مع الظروف المحيطة (الزمان - المكان - الحالات الاستعجالية)</p> <p>إجابة السؤال الثاني:</p> <p>1- أنظمة الصرف : هناك نوعان لأنظمة الصرف : أ - نظام الصرف الثابت : وفي ظله تقوم السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة للبلد أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم (سلة العملات) . ب - نظام الصرف المتغير (المرن) : وفي ظله تحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض و الطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف . 2 - وسائل سياسة الصرف : أ - تعديل سعر الصرف : هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ، ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات و تنخفض الواردات مما يؤدي إلى تشجيع الصناعات المحلية . أما في حالة الرفع تنخفض الصادرات و تزداد الواردات مما يؤدي إلى التنافس بين أسعار المنتجات المحلية و الأجنبية فتتخف الأسعار . ب - استخدام إحتياطات الصرف : تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف بتخفيض أو رفع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب فيه . ففي حالة انخفاض سعر الصرف تقوم ببيع العملات الأجنبية المخصصة لذلك مقابل شراء العملة الوطنية مما يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية ، و العكس في حالة الإرتفاع . ج - مراقبة الصرف : هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للحد من خروج رؤوس الأموال الوطنية و المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية . و بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .</p>
05		<p>1 - أنظمة الصرف : هناك نوعان لأنظمة الصرف : أ - نظام الصرف الثابت : وفي ظله تقوم السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة للبلد أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم (سلة العملات) . ب - نظام الصرف المتغير (المرن) : وفي ظله تحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض و الطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف . 2 - وسائل سياسة الصرف : أ - تعديل سعر الصرف : هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ، ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات و تنخفض الواردات مما يؤدي إلى تشجيع الصناعات المحلية . أما في حالة الرفع تنخفض الصادرات و تزداد الواردات مما يؤدي إلى التنافس بين أسعار المنتجات المحلية و الأجنبية فتتخف الأسعار . ب - استخدام إحتياطات الصرف : تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف بتخفيض أو رفع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب فيه . ففي حالة انخفاض سعر الصرف تقوم ببيع العملات الأجنبية المخصصة لذلك مقابل شراء العملة الوطنية مما يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية ، و العكس في حالة الإرتفاع . ج - مراقبة الصرف : هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للحد من خروج رؤوس الأموال الوطنية و المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية . و بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .</p>

06

إجابة السؤال الثالث:

1 - التمثيل البياني للمعطيات:



الكميات المعروضة kg

1.5

1.5

1.5

1.5

04

1

- 2 - يمثل المنحنى : منحنى العرض .
3 - ذكر و شرح العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة و سعر السلعة (x).
- العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة و سعر السلعة (x) هي علاقة طردية (قانون العرض).
- العلاقة الطردية هي كلما ارتفع سعر السلعة (x) كلما زادت الكميات المعروضة من هذه السلعة والعكس صحيح.

إجابة الجزء الثاني:

- 1- تعريف بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تمتلك الدولة رأسماله و يحكمه التشريع التجاري ، ومقره في الجزائر العاصمة ، و هدفه خدمة المصالح الاقتصادية العامة.
2- الأدوات التي يستعملها بنك الجزائر لمواجهة ظاهرة التضخم عند مراقبة الإصدار النقدي هي:
رفع سعر إعادة الخصم : من خلاله يتم التأثير في القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق .
سياسة السوق المفتوحة : يقوم بنك الجزائر ببيع الأوراق المالية لسحب جزء من السيولة النقدية المتداولة في السوق .
رفع نسبة الاحتياطي القانوني : يلجأ بنك الجزائر إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لتخفيض قدرتها الائتمانية .
رفع سعر الفائدة : لتشجيع الإدخار من أجل إمتصاص فائض الكتلة النقدية .